دور المرتزقة والفاعلين غير الحكوميين في تقويض الاستقرار الإقليمي

د. عز الدين مختار فكرون*

المستخلص:

يعيش المشهد العالمي تصاعدًا خطيرًا لدور الجماعات المسلحة غير الحكومية، كالمرتزقة والميليشيات والتنظيمات شبه العسكرية، في تأجيج الصراعات الإقليمية، تستغل هذه الفواعل الفراغ الأمني وضعف الحوكمة في المناطق الهشة لشن حروب بالوكالة، ما يهدد الاستقرار ويعمق الانقسامات السياسية والطائفية، هذا البحث يسعى إلى وصف هذه الفواعل، خاصة المرتزقة والشركات الأمنية الخاصة مثل فاغنر وبلاك ووتر، وتحليل دوافعها في تأجيج الصراعات، مع كشف الآثار السلبية لأنشطتها على الاستقرار الإقليمي الهش، يهدف البحث إلى فهم الآليات المعقدة التي تحول النزاعات المحلية إلى أزمات إقليمية شاملة، وتقديم حلول عملية لتعزيز الاستقرار، تتناول الدراسة التساؤلات المحورية حول الدوافع الرئيسة لهذه الجهات، وكيف تتجلى آثارها السلبية، وما هي الاستراتيجيات الأكثر فعالية لمواجهة دورها الهدام. تؤكد الدراسة أن الارتزاق جريمة دولية وفقًا للقوانين الدولية، مشددة على ضرورة تعزيز التشريعات الوطنية والدولية، وتفعيل التعاون القضائي والأمني، ومكافحة التضليل الإعلامي، الملخص يستنتج أن المرتزقة والفاعلين غير الحكوميين يمثلون تحديًا كبيرًا، يتطلب استجابة جماعية لضمان الأمن والاستقرار العالمي.

Abstract:

The global landscape is witnessing a dangerous escalation in the role of non-state armed groups, including mercenaries, militias, and paramilitary organizations. These entities exploit security vacuums and weak governance in fragile regions to wage proxy wars, threatening stability and deepening political and sectarian divisions. This research aims to describe these actors, particularly mercenaries and private military companies like Wagner and

* د. عز الدين مختار فكرون، رئيس قسم العلوم السياسية جامعه المرقب، عضو اللجنة العلمية بالمركز القومي للبحوث والدراسات العلمية.

Blackwater, and to analyze their motivations in fueling conflicts. It also seeks to uncover the negative impacts of their activities on fragile regional stability. The study's objective is to understand the complex mechanisms that transform local disputes into comprehensive regional crises, and to offer practical solutions for enhancing stability. The research addresses core questions regarding the main drivers of these groups, how their negative effects manifest, and what the most effective strategies are to counter their destructive role. The study emphasizes that mercenarism is an international crime under international law, stressing the necessity of strengthening national and international legislation, activating judicial and security cooperation, and combating media disinformation. The summary concludes that mercenaries and non-state actors pose a significant challenge, one that demands a collective response to ensure global security and stability.

المقدمة:

تقوم الجماعات المسلحة غير الحكومية، بما في ذلك المرتزقة والميليشيات والتنظيمات شبه العسكرية، بدورٍ متزايدٍ في تأجيج الصراعات الإقليمية، لا سيما في المناطق الهشة ذات الحكم الضعيف، وتعتمد هذه الفواعل على التمويل الخارجي أو الموارد المحلية غير المشروعة، وتستغل الفراغ الأمني لتعزيز نفوذها، وذلك يُطيل أمد النزاعات ويفاقم تداعياتها الإنسانية.

غالباً ما تُستخدم هذه الجماعات أدوات بالوكالة من قبل دول أو جهات إقليمية ودولية لتحقيق مصالح غير معلنة، مع تجنب المساءلة المباشرة، كما تسهم طبيعتها غير الخاضعة للقانون الدولي في خلق بيئة من الفوضى، عبر شن هجمات غير تقليدية أو نشر الأسلحة، ما يُعيق جهود السلام؛ وبينما تُظهر هذه الجماعات مرونة في التكيف مع التحالفات المتغيرة، تتعاظم مخاطر تحوُّل الصراعات إلى حروب بالوكالة، تُهدد الاستقرار الإقليمي وتُعمق الانقسامات السياسية والطائفية، يُضاف إلى ذلك دورها في تهريب الموارد وتمويل الأنشطة الإجرامية، الأمر الذي يحوّل الصراعات إلى اقتصاديات حرب مستدامة.

ومن هذا المنطلق تكمن أهمية هذا البحث في سعيه لفهم الآلية المعقدة التي من خلالها تستطيع جهات فاعلة معينة تحويل نزاعات محلية محدودة إلى أزمات إقليمية شاملة، بالإضافة إلى ذلك،

يهدف البحث إلى تقديم حلول عملية وقابلة للتطبيق من شأنها تعزيز الاستقرار الإقليمي المتزعزع، كما ينطلق هذا البحث من إشكالية محورية تتناول تساؤلات أساسية عدة، على النحو التالي: ما هي المحركات والدوافع الرئيسة التي تدفع المرتزقة والجهات الفاعلة غير الحكومية إلى القيام بدور مؤثر في تأجيج الصراعات الإقليمية؟ وكيف تتجلى الآثار السلبية لأنشطة هذه الجهات على حالة الاستقرار الإقليمي الهش؟ وما هي الاستراتيجيات والآليات الأكثر فعالية لمواجهة هذا الدور الهدام والحد من تداعياته؟

أولاً: تحليل مفاهيمي حول المرتزقة والجهات الفاعلة غير الحكومية:

شهد النظام الدولي المعاصر تحولات عميقة أثرت في طبيعة الصراعات وأدواتها، وبرزت في هذا السياق ظاهرة معقدة ومتنامية الأهمية تتمثل في دور المرتزقة والجهات الفاعلة غير الحكومية، حيث لم تعد الدولة تحتكر أدوات القوة والعنف بشكل كامل، بل أصبحت تشاركها مع أطراف فاعلة تملك قدرات عسكرية وأمنية متزايدة، وتسعى لتحقيق أهدافها الخاصة أو خدمة مصالح جهات أخرى، وخير مثال على ذلك تشبيه المفكر الأمريكي الشهير **جوزيف ناي** للسياسة العالمية في القرن الحادي والعشرين بأنها خشبة مسرح لم تعد فيه الدولة الممثل والفاعل الوحيد، إذ بدأت تُزاحم من قِبل فاعلين آخرين، كالفاعلين غير الحكوميين، حيث يُشير إلى تعميق المنظور التعددي في العلاقات الدولية، الذي لا يُختزل التفاعلات السياسية في الدولة، ويأخذ في الاعتبار التأثير الذي بدأ الفاعلون غير الحكوميين يمارسونه.

ويعود هذا التعقيد في النظرة إلى العلاقات الدولية وإلى التغيرات الهيكلية التي أحدثها الفاعلون غير الحكوميين في طبيعة النظام العالمي، التي رافقها انكشاف سيادة الدولة وانهيار وظائفها الأمنية والتنموية والاجتماعية، ومن ثم بدأت تظهر بيئة مُواتية لنمو نفوذ الفاعلين غير الحكوميين، بالإضافة إلى تغير أشكالهم ومضمون تأثيرهم، حيث كانت معظم آثار الموجة الأولى من الجهات الفاعلة غير الحكومية، كشركات النفط متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية الدولية وغيرها، ذات طابع فاعل ومساهم في الدولة، أي أن معظم آثار هذه الجهات تجلّت في إضعاف سلطة الدولة على أراضيها وممارستها للمهام الموكلة إليها، بما يُسهم في خلق أنماط مساهمة تُقرّ بشراكتها في ممارسة

تلك المهام[1]. في هذا السياق، بدأ نموذج شركات النفط متعددة الجنسيات الواضح في الدول النفطية، التي كانت تُشارك الحكومة في عائدات النفط، إضافةً إلى ذلك، سمحت الحكومات للمنظمات غير الحكومية الدولية بأداء أدوار إنسانية ومجتمعية، لا سيما في مناطق الصراع، بيد أن تزايد انكشاف الدولة، لا سيما في فترة ما بعد الحرب الباردة، متأثرةً بضغوط العولمة وما أنتجته الدول من سياسات اقتصادية نيو ليبرالية، وتطور وسائل الاتصال والإنترنت، وانتشار منظمات العنف العابرة للحدود في العالم بعد أحداث 11 سبتمبر، ونمو الحركات الثورية، لا سيما في المنطقة العربية، أسهم كل ذلك في تبلور موجات جديدة من الجهات الفاعلة غير الحكومية، مثل القاعدة وجوجل والقنوات الفضائية العابرة للحدود الوطنية وغيرها، ذات سمات وتأثيرات في الدولة أكثر تعقيدًا وانتشارًا، ولعل أبرز هذه السمات هو التحول من المساس بشراكة الدولة ووظائفها إلى ما يمكن تسميته بالاختراق الموازي، أي أن هذه الجهات الفاعلة الجديدة لا تنافس الدولة على وظيفة فحسب، بل تقوم بدور قوة موازية وتفرض قوانينها الخاصة أحيانًا، فعلى سبيل المثال فرضت التنظيمات الجهادية المسلحة التي سيطرت على مناطق انسحبت منها الدولة في الأصل، كما حدث في شمال مالي، قوانينها الخاصة المتعلقة بالشريعة، ما استدعى التدخل العسكري الفرنسي، في هذا الصدد، أصبحت استنساخات القاعدة لاعبًا رئيسًا غير حكومي في العديد من النزاعات المسلحة في نيجيريا والجزائر وغيرهما، حيث تمثلت أهداف هذه التطورات في إسقاط الدولة التي ترى هذه التنظيمات أنها لا تطبق المعايير الإسلامية التي ترفعها، وعلى هذا أصبحت الموجة الجديدة من الجهات الفاعلة غير الحكومية أكثر تعبيرًا عن إفرازات محلية ووطنية، وليس مجرد تشابكات عالمية كما كان الحال في الموجة الأولى من النشاط، ومع ذلك، فقد اعتمدت الألعاب العابرة للحدود الخاصة انتقالًا عابرًا للحدود لتلك الإفرازات المحلية إلى فضاءات عالمية أوسع، ورغم أن مجموعات الألتراس ومجموعات مشجعي كرة القدم تُمثل فئة مجتمعية من الشباب، فإنها تجاوزت الحدود لتُشكل نمطًا من حركات الاحتجاج العالمية، وإذا كان هناك توجه عالمي مُغاير، فهو التعامل مع الموجة الجديدة من الجهات الفاعلة غير الحكومية بمنطق الاحتواء،

(1) خالد علي، متطلبات فهم الموجة الجديدة للفاعلين من غير الدول، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية العابرون للقومية أدوار الفاعلين من غير الدول مجلة السياسة الدولية، العدد 192، أبريل 2013، المجلد 48. ص3.

ومنحها الشرعية نظرًا لضعف الدولة، والاعتراف بدورها في الاستقرار، إن عمق علاقة الألتراس بالسياسة لا يدع مجالاً للشك في كونها أضحت ظاهرة سياسة، بل شكلت عامل تأثير في غاية الأهمية في الساحة السياسية العالمية يوازي عمل الأحزاب التقليدية والتيارات الفكرية، وبمراجعة دورها في ما شهدته المنطقة العربية من أحداث سياسية يؤكد علاقتها المباشرة بالسياسة[1].

ومن زاوية أخرى، يُمكن فهم الاعتراف العالمي المتزايد بشرعية الحركات المسلحة التي تسيطر على بعض المناطق وتجنيد مرتزقة لتنفيذ هذه المهام، حيث يثير هذا الواقع الجديد العديد من التساؤلات المفاهيمية والقانونية والأخلاقية حول طبيعة هذه الكيانات، ودوافعها، وتأثيراتها في الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، وما هي أنواع الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تمتلك قدرات عسكرية أو أمنية؟ وكيف يمكن تحليل دوافعها المتنوعة، سواء أكانت اقتصادية أم أيديولوجية أم سياسية؟ يهدف هذا التحليل المفاهيمي إلى تفكيك هذه المصطلحات الأساسية، وتقديم إطار نظري واضح يسهم في فهم أعمق لطبيعة المرتزقة والجهات الفاعلة غير الحكومية، وتحديد أوجه التشابه والاختلاف بينهما، والكشف عن التحديات التي تفرضها على مفاهيم السيادة والدولة والأمن في عالمنا المعاصر، إن الخوض في هذا التحليل ليس مجرد تمرين أكاديمي، بل هو ضرورة ملحة لفهم ديناميكيات الصراعات المعاصرة وتطوير استراتيجيات فعالة للتعامل معها[2].

1-المرتزقة في النزاعات المسلحة: تعريفهم، ودوافعهم، ووضعهم القانوني الدولي:

المرتزقة هم الأفراد أو الجماعات الذين يقاتلون من أجل الحصول على مكاسب مادية خارج إطار الجيوش النظامية (كما هو محدد في البروتوكول الإضافي لعام 1977م لاتفاقيات جنيف) [3].

---

(1) خالد شنوف، مجموعات الألتراس سلوك رياضي أم ظاهرة اجتماعية وسياسية، مجلة المنومة الرياضية، المجلد6، العدد 16، 2019، ص286.

)2(Al-Tamimi, N. M. (2019). Non-State Armed Groups and International Legitimacy: The Case of Hezbollah and ISIS. (PhD Thesis). University of Exeter, UK102 .

(3) قواعد بيانات القانون الإنساني الدولي، البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لعام 1949 المتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية، المادة 47 .تحدد هذه المادة وضع المرتزق كمقاتل غير شرعي، متاح على

وعلى هذا الأساس يُمكننا تعريف المرتزق بأنه شخص يُقاتل في نزاع مسلح ليس طرفًا فيه، ويكون دافعه الأساس هو الحصول على مكافأة مالية، أو أي شكل آخر من أشكال التعويض المادي، ويفتقر إلى الولاء الحقيقي لأي من أطراف النزاع أو لأي قضية سياسية أو أيديولوجية [1]. والمرتزق يُقاتل في نزاع مسلح ليس طرفًا فيه، هذا العنصر يميز المرتزق عن الجنود النظاميين الذين ينتمون إلى جيش دولة مشاركة في النزاع، والمرتزق يأتي من خارج أطراف الصراع، و دافعُه الأساس هو الحصول على مكافأة مالية، هذا هو جوهر تعريف المرتزقة، ومن ثمّ فالدافع الرئيس له ليس الدفاع عن الوطن، أو الإيمان بقضية، بل الحصول على المال أو منفعة مادية أخرى، وعلى هذا يفتقر المرتزق إلى الولاء الحقيقي، حيث لا يرتبط المرتزق عاطفياً أو أيديولوجياً بأي من الأطراف المتحاربة، ولاؤه الأساس هو لمن يدفع له، وتاريخيًّا ظاهرة المرتزقة ليست جديدة، فقد وجدت عبر التاريخ في مختلف الحضارات والصراعات، لكن طبيعتها وتأثيرها تطورت مع مرور الزمن[2]. بناءً على ما سبق، يكمن الفيصل الأساس في التمييز بين المرتزقة والمقاتلين الأجانب في الدافع، فالمقاتلون الأجانب قد يشاركون في نزاع مسلح بدافع أيديولوجي، أو عرقي، أو ديني، حتى لو حصلوا على دعم مالي أو لوجستي، بينما يكون الدافع الأساس للمرتزقة هو الكسب المادي، ومن ثم يفتقر إلى أي ولاء حقيقي لأطراف الصراع، هذه الصفة تجعله موضوعًا حساسًا ومعقدًا على الصعيد القانوني والأخلاقي والسياسي، إضافة إلى ذلك فإن استخدام المرتزقة له آثار سلبية عديدة على النزاعات، بما في ذلك زيادة العنف، وتقويض سيادة الدول، وإطالة أمد الصراعات، وانتهاكات حقوق الإنسان. ويُعد تعريف المرتزق في القانون الدولي أمرًا معقدًا ومحل نقاش، ومع ذلك، هناك عناصر أساسية مشتركة في معظم التعريفات، المرتزق هو فرد يُجنّد، أو استخدامه، أو تمويله، أو تدريبه بشكل مباشر أو غير مباشر للمشاركة في

الرابط التالي:- https://ihl-databases.icrc.org/en/ihl-treaties/api-1977/article-47 تاريخ الدخول 17 /4 / 2025م

(1) المرجع السابق.

(2) سوزي رشاد، إعادة هيكلة الأمن: دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في أفريقيا بين المهام العسكرية وعمليات التنمية الأمنية. مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد 10العدد (9) يناير 2021م.

عمل عدائي في صراع مسلح، أو في عمل من أعمال العنف يهدف إلى تقويض النظام الدستوري لدولة ما، أو تقويض سلامتها الإقليمية، ويكون مدفوعًا بشكل أساس بالرغبة في تحقيق مكاسب شخصية أو مادية، ويُمنح وعدًا بمكافأة مادية تفوق بشكل كبير ما يُوعد به أو يُدفع للمقاتلين ذوي الرتب والوظائف المماثلة في القوات المسلحة لتلك الدولة، أو الطرف في النزاع [1]. ولا يكون من رعايا طرف في النزاع، أو من المقيمين في الإقليم الخاضع لسيطرة أحد أطراف النزاع، ولا يكون عضوًا في القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع، ولم يُرسل في مهمة رسمية من قبل دولة ليست طرفًا في النزاع [2]. بناءً على ما سبق، يُعدّ تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم جريمة بموجب الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة لعام 1989م. بعد دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ في عام 2001م، أصبحت أنشطة المرتزقة تُصنّف جريمة دولية بموجب القانون الدولي العام، هذا يضعها في مصاف الجرائم الخطيرة الأخرى، مثل الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، التي تستوجب جميعها المسؤولية الجنائية لمرتكبيها. [3] ولذلك فإن جميع أشكال المرتزقة سواء استخدام أو تدريب أو تجنيد تعد أعمالاً غير مشروعة وفقاً للقانون، بغض النظر عن غرضها، وخاصة المواد من 29 إلى 31 من اتفاقية لاهاي لعام 1907م بشأن قوانين وأعراف الحرب البرية، والمادة 5 من اتفاقية جنيف الرابعة، والمادة 46 من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977م لاتفاقية جنيف الثانية [4] . إن التهميش القانوني المتعمد للمرتزقة يؤكد عدم شرعيتهم المتصورة في القانون الدولي، من خلال حرمانهم من الحماية القانونية، يهدف القانون الدولي إلى ردع استخدامهم ومشاركتهم في النزاعات، يعكس هذا

(1) سليمة لدغش، الوضع القانوني للمرتزقة وموظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 5، العدد 1، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2020، ص 285.

(2) الدروع البشرية في القانون الإنساني الدولي مجلة كولومبيا للقانون العابر للحدود الوطنية، المجلد 47، 2009م . تاريخ النشر: 5 مايو/ 2010م، ص48.

(3) صحراء خميلي، المسؤولية الجنائية عن أنشطة المرتزقة بموجب قانون النزاعات المسلحة. مجلة التواصل للاقتصاد والقانون، العدد 51. 2017م.

(4) نمر محمد الشهواني، مشكلة المرتزقة في النزاعات المسلحة، رسالة ماجستير غير منشورة في القانون الدولي العام، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص 46.

حكماً معيارياً بأن مشاركتهم المدفوعة بالربح تقوض مبادئ سيادة الدولة والقضية العادلة للنزاع المسلح، هذا "التجريم" القانوني يجعل من السهل على الدول محاكمتهم ويقلل من جاذبية الارتزاق، نظرياً على الأقل، كما يسلط الضوء على قلق المجتمع الدولي بشأن طمس الخطوط الفاصلة بين الحرب المشروعة والعنف المخصخص، ومع ذلك، يواجه هذا الموقف القانوني، رغم قوته على الورق، تحديات إنفاذ كبيرة، خاصة عندما تستخدم الدول نفسها المرتزقة بشكل ضمني أو صريح، ما يخلق فجوة بين المعايير القانونية والواقع العملي ، وغالباً ما يكون التمييز بين "المرتزق" و"المقاتل الوطني" مشحوناً سياسياً ويمكن التلاعب به من قبل الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، فالتعريف يشدد على "الدافع الأساس للمغنم الشخصي" مقابل القتال من أجل "قضية"[1]، على سبيل المثال، تروج إسرائيل لمقاتليها الأجانب على أنهم "متطوعون" بدوافع دينية، على الرغم من انخفاض نسبة العنصر اليهودي بينهم، كما تحاول وصف المقاتلين الأجانب بأنهم ليسوا مرتزقة بناءً على الإقامة أو الجنسية، هذا يسلط الضوء على توتر جوهري بين التعريفات القانونية والسرديات السياسية، بينما يوفر القانون الدولي معايير واضحة، غالباً ما تستغل الدول الغموض أو تخلق سرديات بديلة مثل "المتطوعين"، "المستشارين"، "الشركات العسكرية الخاصة" التي تعمل تحت أطر قانونية مختلفة، لتجنب وصمة العار والعواقب القانونية المرتبطة بالارتزاق، هذا التلاعب يعقد جهود تطبيق القانون الدولي بشكل متسق ويضمن أن تسمية "المرتزق" تظل أداة في الحرب المعلوماتية.

يُعد المرتزقة أداة فاعلة لزعزعة الاستقرار بسبب طبيعة عملهم ودوافعهم، يُجنّدون خصيصًا للقتال في النزاعات المسلحة ، ما يؤدي إلى تصعيد العنف وإطالة أمد الصراعات، حيث إنهم لا يرتبطون بولاءات وطنية أو حلول سياسية طويلة الأمد[2]، ومن الأهداف الأساسية لأنشطة المرتزقة،

---

(1) مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم متاح على الرابط التالي:- https://www.ohchr.org/ar/instruments تاريخ زيارة الموقع 19 ابريل، 2025م.

(2) محمد أمين الميداني، تعريف المرتزقة في القانون الدولي المركز العربي للتربية على القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، متاح على الرابط التالي :- https://acihl.org/articles.htm تاريخ الدخول 17 /4 / 2025م.

كما يُعرّفها القانون الدولي، هي "الإطاحة بحكومة ما، أو تقويض النظام الدستوري لدولة ما بطريقة أخرى، أو تقويض السلامة الإقليمية لدولة ما" هذا الاعتداء المباشر على المبادئ الأساسية للدولة يُعد آلية رئيسة لزعزعة الاستقرار، وغالباً ما تستخدم الدول المرتزقة لشن حروب بالوكالة، ما يسمح لها بفرض نفوذها وتحقيق أهداف سياستها الخارجية دون التورط العسكري المباشر أو تحمل المسؤولية، هذا الدعم الخارجي يُبقي الصراعات مشتعلة ويمنع التوصل إلى تسويات سياسية حقيقية(1).

ويُعد الدافع المالي للمرتزقة حافزًا مشوّهًا لإطالة أمد النزاع، ما يقوض بشكل مباشر جهود السلام وبناء الدولة، فعلى عكس الجيوش الوطنية أو الجماعات الأيديولوجية التي قد تسعى إلى نصر حاسم أو حل سياسي، يرتبط دخل المرتزقة ارتباطاً مباشراً باستمرار الأعمال العدائية واستمرار النزاع يعني استمرار التوظيف والدفع، وهذا الحافز المالي المتأصل يتعارض بشكل مباشر مع أي جهود نحو السلام أو وقف إطلاق النار أو التسوية السياسية.

يصبح المرتزقة طرفًا له مصلحة راسخة في استمرار الحرب، ما يقوض نشاط المبادرات الدبلوماسية ويعيق إرساء الحكم المستقر والجيوش الوطنية، ويمكن أن يؤدي وجودهم أيضاً إلى استغلال الموارد لتمويل عملياتهم، ما يخلق اقتصادَ نزاعٍ مستداماً؛ نظراً لعملهم خارج التسلسل القيادي العسكري التقليدي، وغالباً ما يفتقرون إلى المساءلة، ويتورط المرتزقة بشكل متكرر في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب والقتل وغيرها من المعاملات غير الإنسانية، وتسهم هذه الانتهاكات في معاناة المدنيين، وتزيد في زعزعة استقرار المجتمعات.

2 – الفاعلون غير الدوليين: تحولات القوة وتحديات الاستقرار في النظام الدولي:

يشهد النظام الدولي تحوّلًا ملحوظًا في طبيعة الفاعلين المؤثرين فيه، فبالإضافة إلى الدول برزت مجموعة متنوعة من الفاعلين غير الدوليين الذين يمتلكون قدرة متزايدة على التأثير في الأحداث الإقليمية والدولية، بما في ذلك الإسهام في زعزعة الاستقرار الإقليمي، وهؤلاء الفاعلون لا يتمتعون بالسيادة التي تتمتع بها الدول، ولكنهم يمتلكون موارد ونفوذًا يمكنهم من تحدي سلطة الدول والتأثير

(1) محسن رمضان جابر، تأثير التدخلات الخارجية على الأمن القومي الليبي 2011م –2023م، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد 20 العدد 1 يونيو 2023م ص20.

في مسار الأحداث، إن الفواعل من غير الدول أو غير الحكومية، هي فواعل لا تمثل الدول أو تلتزم بها، وهي كيانات أو منظمات مؤثرة تشارك في الشؤون الدولية، ولكنها لا تتبع أو تخضع لسيطرة أي حكومة معترف بها، ويقوم هؤلاء الفاعلون بأدوار مؤثرة في مختلف المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، على مستوى العالم، نلاحظ في الجزء الأول من التعريف أنه يجردها من بُعدها السيادي، بينما يمنحها الجزء الثاني درجةً نسبيةً من الاستقلال عن الدول، سواءً من حيث التمويل أو الرقابة والتحكّم، إلا أن الأهم هو أن هذه الجهات الفاعلة غالبًا ما تنخرط وتتفاعل ضمن شبكات عابرة للحدود، ما يُحدث تأثيرًا متفاوت الشدة على العلاقات بين الدول وعلى العمليات السياسية داخل دولة واحدة، أو عدة دول، أو داخل المؤسسات الدولية، سواءً أحدث هذا التأثير بنتيجةً متعمدة أم عرضية، بصفته عرضًا لنشاطٍ تمارسه هذه الجهات[1] ، حيث تُشير الدراسات إلى أن عدد المنظمات غير الحكومية ومدى نشاطاتها قد ازداد بشكل ملحوظ مؤخرًا، وذلك بفعل العديد من العوامل، أبرزها التقدم التكنولوجي السريع في مجال الاتصالات والنقل، فضلاً عن النمو الاقتصادي العالمي المتسارع، يرتبط هذا النمو ارتباطاً وثيقاً بتزايد العولمة الاقتصادية العالمية، كما أن التحولات السكانية العالمية، مثل نمو المناطق الحضرية، وظهور الوعي العالمي المشترك تجاه المخاطر والتحديات التي تتطلب جهدًا دوليًا مشتركًا، بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الاهتمام المتزايد بما يسمّى بقضايا التحول الديمقراطي والسلام العالمي وحقوق الإنسان والبيئة، وتحويلها إلى قضايا سياسية عابرة للحدود الوطنية، تُحفز نشاط هذه المنظمات، ومن المتوقع استمرار نمو المنظمات غير الحكومية، خاصةً مع تزايد تدفق المعلومات وسهولة التواصل بين الأفراد عبر الحدود [2]، ولكن هذا النمو أيضًا مرتبط بالتعقيد المتزايد للمشكلات العالمية التي تتجاوز قدرات المؤسسات الحكومية التقليدية على مواجهتها، حيث تُعد هذه المنظمات

(1) محمد حمشي، عادل زقاغ، حول السياسة ما بعد الدولية: تعايش بين نظامين أم حقبة انتقالية جديدة؟ مجلة السياسات العربية، العدد 10، يناير 2022م. ص 15.

(2) David Brown et al., “Globalization, NGOs, and Multisectoral Relations,” in Joseph S. Nye Jr. and John D. Donahue (eds.), Governance in a Globalized World (USA: Brookings Institution Press, 2000), pp. 280–281.

استجابة مباشرة لتلك التحديات الناجمة عن العولمة المتنامية؛ ذلك لأن انتشار المنظمات غير الحكومية يُؤكد فرضية العالمين التي طرحها **(روزناو)**، التي تشير إلى تشتت القوى العالمية بعيدًا عن الدولة، حيث لم تعد القوى مقتصرة على الحكومات والشركات متعددة الجنسيات فحسب، بل انتقلت إلى الأفراد والمنظمات غير الرسمية، بفضل تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة، كما امتدت هذه القوى إلى المستويات الدنيا للحكومات المركزية، بما في ذلك المدن، ما يؤكد على تعدد المراكز القيادية في العالم المعاصر، ويمكن ملاحظة دور الفواعل غير الحكومية المؤثرة، على سبيل المثال في زعزعة الاستقرار الإقليمي، مثل الشركات متعددة الجنسية التي تحمل اجندة خفية ، حيث تسيطر الشركات متعددة الجنسيات على أكثر من تسعة أعشار الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، ما يعني قدرة هائلة على ممارسة الضغط والتأثير في السياسة العالمية والاقليمية، كما تسيطر على أكثر من ثلثي التجارة العالمية، مهيمنةً بوضوح على نظام تجاري عالمي لم يعد دوليًا بالضرورة، علاوة على ذلك، تعزز الشركات متعددة الجنسيات الترابط الاقتصادي العابر للحدود الذي يتجاوز التمويل والتجارة العالمية ليشمل مختلف مجالات الإنتاج، بفضل اتساع نطاق عملياتها واتساع مساحاتها، أصبحت الشركات متعددة الجنسيات التي تحمل أجندة خفية لجهات فاعلة "إمبريالية" بحكم الواقع، وجغرافيًا، أكثر "إمبريالية" من أي إمبراطورية وُجدت في التاريخ، كما وصفها **(روبرت جيلبين)**[1]. ويتجاوز تأثير هذه الشركات البعد الاقتصادي ليصل إلى البعد السياسي، حيث يمكنها تمويل الحملات الانتخابية أو دفع أحزاب أو شخصيات سياسية معينة إلى السلطة مقابل امتثالها لمطالبها، كما ترعى جماعات ضغط تابعة لها تضغط بانتظام على المؤسسات التشريعية والتنفيذية لصالح مصالح سياسية عامة معينة، أو ضد مصالح أخرى، هذا بالإضافة إلى اللجوء إلى أشكال مختلفة من القنوات غير القانونية، كالرشوة والفساد السياسي والإداري، وبينما تمارس الشركات متعددة الجنسيات بشكل متزايد سلطة موازية لسلطة الحكومات، كما لاحظتُ **(سوزان سترينج)** فإن النفوذ السياسي الناتج عن هذه السلطة

(1) روبرت غيلبين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2004م، ص 288.

لم يقتصر فقط على الدول الضعيفة، بل شمل أيضًا الدول القوية، وإن كان بدرجات متفاوتة [1] إضافة إلى ذلك، تسهم التنظيمات أو الشبكات غير القانونية في إضعاف الاستقرار الإقليمي أو زيادة حدة النزاعات، حيث تشمل هذه الشبكات الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية بمختلف أشكالها، وتمثل هذه الشبكات أكثر من مجرد جهات فاعلة فردية، وذلك بفضل تزايد اعتمادها المتبادل، فأنشطة وموارد هذه الجماعات العابرة للحدود الوطنية مترابطة ومتداخلة، سواء كانت تعمل في مجالات الجريمة أو الإرهاب أو الاتجار بالبشر أو المخدرات أو الأسلحة، وكما أشارت **(آنيت لومان)***[2]، فإن الخطوط الفاصلة بين الجريمة المنظمة والإرهاب تتلاشى بشكل متزايد، حيث تكتسب هذه الشبكات المزيد من المساحة والقوة بسبب تزايد انعدام الحوكمة في مناطق شاسعة من العالم، وتتزايد قدرتها على عبور الحدود والعمل خارجها، في الاتجاه المعاكس، حيث تصبح الدول غير قادرة وبشكل متزايد على رصد ومراقبة التدفقات المختلفة داخل الحدود التي تفصل بينها وعبرها، خاصة في المناطق الهشة.

إن تزايد حجم التهديدات والتحديات التي تشكلها المنظمات والشبكات الإرهابية ليس العامل الوحيد لعدم الاستقرار في السياسة ما بعد الدولية، فالعلاقة بين المتغيرين معقدة للغاية ولا تظهر في اتجاه واحد، ولا يؤدي الإرهاب العابر للحدود الوطنية إلى تفاقم عدم الاستقرار فحسب، بل يُعدّ هذا التفاقم بدوره عاملاً في ظهور منظمات إرهابية جديدة أو تمدد المنظمات القائمة، حيث تتصرف هذه المنظمات الفاعلة غير القانونية بصفتها شبكات معقدة؛ فهي في نهاية المطاف ليست جهات مستقلة،

(1) Sean McFate, “Permanent Disorder: The Return of Private Armies and the Rise of the New Middle Ages,” PhD thesis, London School of Economics and Political Science, 2011, p. 139.

* **آنيت لومان**، هي عالمة متخصصة في الجماعات الإرهابية، عالمة سياسية ألمانية بارزة. تشتهر بأبحاثها المعمقة وتحليلاتها الثاقبة حول: الإرهاب الدولي، والحركات المتطرفة، والجهادية، والتطرف العنيف، تشغل الدكتورة لومان حاليًا منصب باحثًا في معهد العلوم السياسية بجامعة هامبورغ. وقد نشرت العديد من الكتب والمقالات الأكاديمية المؤثرة في هذا المجال، وتُجرى معها مقابلات متكررة كخبيرة إعلامية لتحليل الأحداث المتعلقة بالإرهاب والتطرف.

وهذا يتطلب الانتباه ليس فقط إلى بُعدها العابر للحدود الوطنية، بل أيضًا إلى تعقيدها المتأصل[1]. فهي هجينة ومعقدة، وقادرة على التعقيد، إذ تمتلك القدرة على الظهور والتكيف والاستفادة بنفس الفرص والمرافق والقدرات التي تستخدمها المنظمات والمؤسسات الفاعلة الشرعية، مع استغلالها في الوقت نفسه تلك التي لا تغطيها آليات الرقابة والحوكمة المحلية والعالمية، كما تبرز خصائصها المستحدثة في قدرة هذه المنظمات على دمج الأنشطة المشروعة بالأنشطة غير المشروعة في شركات ومشروعات قانونية للتمويه عن وجودها وإضفاء صفة المشروعية على رأس مالها، فضلًا عن قدرتها على عبور الحدود، فهي لا تعمل في دولة واحدة بل تنتقل بين الدول، وكذلك تحالفها فيما بينها على مستوى العالم، فعلى سبيل المثال، تحالفت الكارتلات الكولومبية مع المافيا الإيطالية، هذا التعاون ساعد تجار المخدرات في كولومبيا على اقتحام سوق المواد الممنوعة في نيويورك، وذلك مقابل تسهيلات للمافيا الإيطالية لدخول هذه المواد إلى أوروبا [2] من ناحية أخرى، من الضروري تأكيد الارتباط الثابت بين الاضطرابات المتزايدة في سياسات ما بعد الدولية، والتعقيد المتزايد الذي يميز المنظمات الفاعلة في الشبكات غير الشرعية، ويمكن النظر في أنماط الهجرة المتزايدة، والتطور النوعي المستمر لتقنيات المعلومات والاتصالات الجديدة، وتزايد قدرة الأفراد والجماعات على الوصول إليها واستخدامها لتعزيز قدرتهم على التنظيم والتأثير، كذلك تُعد المنظمات غير الحكومية التي من المفترض أن تعمل في مجال الإغاثة التي تمثل مكونًا أساسيًا في الاستجابة للأزمات الإنسانية وتقديم المساعدة للمحتاجين حول العالم، ولكن مع ذلك، يثير تنامي الشكوك حول بعض هذه المنظمات تساؤلات مقلقة بشأن دوافعها الحقيقية وأهدافها الخفية، فبدلًا من أن تكون أدوات للخير والتخفيف من المعاناة، يُنظر إلى بعض منها على أنها واجهات مُستغلة لتمويل جماعات مسلحة، ونشر أفكار متطرفة، وتأجيج الصراعات الداخلية، خاصة في الدول الهشة التي تعاني ضعفًا في المؤسسات

(1) Annette Lohmann, Who Owns the Desert? (Abuja, Nigeria: Friedrich-Ebert-Stiftung, 2011), p. 5.

(2) عمراني كمال الدين، الجريمة المنظمة وجريمة الإرهاب، مجلة القانون والعلوم السياسية، الجزائر، العدد 2، 2015، ص193.

واضطرابًا في الأوضاع الأمنية، حيث إن هذه المنظمات تتخذ من العمل الإنساني غطاءً لأنشطتها المشبوهة، مستغلةً حالة الضعف والفوضى في الدول الهشة لترسيخ وجودها ونفوذها، والعمل على خلق بؤر توتر ومشاكل تحت ستار تقديم المساعدات الإغاثية، إن هذا الاستغلال يمثل تحدّيًا خطيرًا ليس فقط للدول المتضررة، بل أيضًا لمفهوم العمل الإنساني وقيم النزاهة والحيادية التي يجب أن تستند إليها منظمات الإغاثة، من هنا تبرز الحاجة إلى فحص دقيق لعمل هذه المنظمات في الدول الهشة، والكشف عن أية أجندات خفية قد تقف وراء أنشطتها، وتقييم تأثيرها الحقيقي في استقرار هذه الدول وسلامة مجتمعاتها، إن فهم هذه الديناميكيات المعقدة أمر ضروري لحماية العمل الإنساني وضمان وصول المساعدات إلى مستحقيها الحقيقيين، والحفاظ على الأمن والسلم في الدول الهشة، في ضل عالم يموج بالتحولات والصراعات المعقدة، فبرزت كذلك الشركات الأمنية الخاصة لاعبًا فاعلًا ذا تأثير متزايد في الساحة الدولية، حيث لم تعد هذه الكيانات مجرد أدوات مساعدة للدول، بل تحولت في بعض الأحيان إلى قوى مستقلة قادرة على التأثير في مسارات الأحداث، خاصة في مناطق تشهد هشاشة أمنية وصراعات إقليمية[1] واختلفت الآراء حول ماهية الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وكيفية تعريفها، فهناك العديد من التعريفات والمصطلحات والأسماء التي تُطلق على هذه الشركات، فهي كانت تُسمى شركات لتجنيد وتأجير المرتزقة، أو شركات المرتزقة، هذا المصطلح على الشركات التي تقدم الخدمات العسكرية والأمنية. وقد أُطلق عليها شركات عسكرية خاصة، وشركات أمن خاصة، وشركات حماية أمنية، وقد عرَّفها تقرير موجز صادر عن مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، صدر في مارس 2006م، بأنها شركات أمنية خاصة، وهي شركات تجارية تقدم خدمات متخصصة تتعلق بالحروب والصراعات، بما في ذلك العمليات القتالية والتخطيط الاستراتيجي وجمع المعلومات الاستخبارية.

ويمكن وصف الشركات الأمنية الخاصة بأنها، شركات دولية ذات منشأ قانوني، وتقدم خدمات تنطوي على ممارسة القوة بطريقة منهجية وبوسائل عسكرية أو شبه عسكرية حسب طبيعتها،

(1) عبد الشافي عبد الدايم خليفة، شركات الأمن الخاصة في ظل القانون الدولي الإنساني، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد 72، العدد 72، 2016، ص486.

ولها عملاء يطلبون خدماتها[1]، وقد تميزت هذه الشركات بالخصائص التالية: الهيكل التنظيمي حيث إن الشركة العسكرية الخاصة هي شركة تجارية مسجلة، كذلك الدافع حيث تقدم شركات الأمن العسكري الخاصة خدماتها في المقام الأول بهدف الربح ولا تسعى إلى تنفيذ أجندة سياسية، على الأقل في عملها المعلن، وراء هذا التقرير هو ضرورة التمييز بين الشركات العسكرية الخاصة التي تقدم خدمات في القطاع العسكري، وشركات الأمن الخاصة التي تقدم خدمات في القطاع الأمني، وتلك المتخصصة في الحراسة الأمنية، سواءً للأفراد أو المؤسسات، إلا أنه من الصعب التمييز بين الأدوار التي تقوم بها هذه الشركات، فلا توجد شركة متخصصة في القطاع العسكري وأخرى في القطاع الأمني، بل تقدم هذه الشركات خدمات في المجالين العسكري والأمني معًا[2].

ويثير الانتشار المتزايد لهذه الشركات وتوسع نطاق عملياتها تساؤلات جوهرية حول دورها في تعزيز أو تقويض الاستقرار الإقليمي، فبينما يُنظر إليها أحيانًا بصفتها حلولًا عملية لتحديات أمنية محددة، تتصاعد المخاوف بشأن افتقارها للرقابة الفعالة، وإمكانية تورطها في انتهاكات لحقوق الإنسان، وتأثيرها المحتمل في توازنات القوى الإقليمية، من بين هذه الشركات، اكتسبت كل من مجموعة فاغنر وبلاك ووتر (التي عُرفت لاحقًا بأسماء أخرى) شهرة واسعة، غالبًا ما ارتبطت بتأجيج الصراعات الإقليمية وزعزعة الاستقرار، تميزت فاغنر، المرتبطة بشكل وثيق بمصالح الكرملين، بتدخلاتها العسكرية في مناطق مثل أوكرانيا وسوريا وإفريقيا، حيث اتُهمت بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان والعمل على تحقيق أهداف جيوسياسية روسية، من جهة أخرى، تركت بلاك ووتر بصمات مثيرة للجدل في مناطق الصراع مثل العراق وأفغانستان، حيث واجهت اتهامات بارتكاب أعمال عنف ضد المدنيين وتجاوزات قانونية، ما أثار تساؤلات حول مساءلة الشركات الأمنية الخاصة ودورها في مناطق النزاع.

---

(1) محمد بركات صعايده، دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كفاعل دولي غير حكومي في العلاقات الدولية، مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، المجلد 7، العدد 1، 2022، ص9..

(2) عبد الشافي خليفة، شركات الأمن الخاصة في ضل القانون الدولي الإنساني، مرجع سابق، ص 498.

ثانياً: تحليل مستويات تأثير الفواعل غير الرسمية في الدول:

بداية، يشير مصطلح الفواعل غير الرسمية ،أو غير الحكومية إلى أنها تشمل كل الفاعلين على المستوى الدولي، بحيث لا ينتمون إلى أي هيكل حكومي، وبذلك فإنه قد يضم المنظمات الدولية غير الحكومية والإعلام الدولي والمجموعات الإرهابية[1]، ويتجلّى تأثير الجهات الفاعلة غير الرسمية في تزايد حجمها وتنوع أنشطتها والقضايا التي تتناولها، كثيرًا ما جسّدت الشركات متعددة الجنسيات مصالح الدول الرأسمالية الأم التي تنتمي إليها، ما سمح لها بالتأثير في الدول المضيفة وتحقيق أرباح طائلة، بلغ معدل نموها الثانوي 10%، وقُدِّر عدد فروعها بنحو 74%، وهذا يفوق مؤشرات نمو الدول النامية، ما يُشكِّل خطرًا عليها، إذ قُدِّر حجم التبادل التجاري الخارجي بنحو 700 مليار دولار عام 2010م، بينما قُدِّر حجم التجارة بين الدول النامية بنحو 15% من إنتاجها، ونتيجةً لهذا الاحتكار، فإنها تحتكر جميع المجالات الصناعية والتجارية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك الشركات البترولية الكبرى ذات العدد القليل والمحدود، واستحواذها على مجموعة من أنشطة بترولية واقتصادية، ومن هذه الشركات شركة **شل**، والعديد من الشركات الإنجليزية، والأمريكية [2]، فبالإضافة إلى سيطرتها على هذه الأنشطة الاقتصادية على حساب الاقتصادات المحلية، تعتمد هذه الشركات على الحيل غير المشروعة للحصول على المشاريع والحفاظ على الاستثمارات عبر الرشوة على نطاق غير مسبوق في إفساد الساسة والحكام، وحملهم على قبول شروط لخدمتهم، كغض النظر عن المخالفات القانونية، أو دفع أسعارٍ أعلى وشراء سلعٍ أقل جودة، وقد نجحت هذه الشركات في شراء الوزراء والعسكريين، كما حدث مع شركة الفواكه الأمريكية، حيث سيطرت على الأوضاع السياسية والاقتصادية لبعض مجالات نشاطها في دول أمريكا اللاتينية، إلى درجة أنها أصبحت قادرة على تغيير قوانين هذه الدول بما يخدم مصالحها، التي امتدت شبكة رشواها إلى العديد من الدول النفطية النامية [3]. وعلى صعيد عصابات

(1) محمد صعايده، دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كفاعل دولي غير حكومي في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص7.

(2) فتحيه بيلاوي، حقوق الإنسان والصحة في سلسلة منشورات حقوق الإنسان، العدد رقم 5 سبتمبر 2010م، ص 19.

(3) سعد الدينار، الشركات المتعددة الجنسية، مجله السياسة الدولية، العدد 320 ،2011م ص 5.

الجرائم المنظمة حيث يتمثل أثرها في أنها غالبًا ما تتخذ شكلًا خارجيًا من الأعمال المشروعة، ما أدى إلى فقدان خطرها على النظام الاقتصادي والسياسي العالمي، خاصة بعد أن تحولت عصابات الجريمة المنظمة إلى شركات متعددة الجنسيات ومؤسسات اقتصادية قادرة على التسلل إلى المؤسسات المالية والتجارية والعالمية.

وتلجأ هذه العصابات إلى ابتزاز موظفي إنفاذ القانون بإغراءات مالية متنوعة لضمان تعاونهم، واستقطاب رجال الشرطة والمدعين العامين والقضاء عبر الرشاوى، كما تُشكل الشركات الأمنية الخاصة، بوصفها فاعلاً غير حكومي، قوة متزايدة الأهمية في المشهد الأمني الإقليمي، فإن دورها يثير أيضًا حجمًا كبيرًا من المخاوف الجدية بشأن تأثيرها في الاستقرار الإقليمي، فمن خلال قدرتها على نشر القوة واستخدامها، وأحيانًا خارج إطار المساءلة القانونية للدول، يمكن لهذه الشركات أن تُفاقم النزاعات القائمة، وتُضعف سلطة الحكومات، وتُعيق جهود بناء السلام.

إن الطبيعة التجارية لهذه الشركات، وحافزها لتحقيق الأرباح، قد تدفعها إلى تبني مواقف تُطيل أمد الصراعات بدلًا من إنهائها، أو إلى التحالف مع أطراف مُزعزعة للاستقرار لتحقيق مصالحها، كما أن الافتقار إلى الشفافية والرقابة الفعالة على أنشطتها يجعل من الصعب تقييم تأثيرها الحقيقي في الأمن الإقليمي ومحاسبتها على أية تجاوزات أو انتهاكات محتملة، ومن أمثلة هذه الشركات الأمنية شركة فاغنر التي تمتد أنشطة العسكرية عبر قارات متعددة، وتبرز القارة الأفريقية ساحة هامة لتوسع نفوذها، وتتنوع مهام فاغنر في إفريقيا، حيث تسعى بشكل واضح لخدمة المصالح الروسية الاقتصادية والأمنية، وتكشف تقارير غربية عن ارتباط وثيق بين تمركز فاغنر في مناطق إفريقية محددة وحصول شركات روسية على استثمارات كبيرة في قطاعات الطاقة والتعدين بتلك المناطق ذاتها، بالإضافة إلى ذلك، تُظهر أنشطة فاغنر طموحًا للهيمنة على مناجم الذهب والماس والموارد الطبيعية الأخرى، حيث تُشير التقارير إلى سعيها للسيطرة على مجمل الموارد الطبيعية في

الدول التي تنشط بها، بما في ذلك موردي الذهب والنفط[1]، وأضحت فاغنر منفذة لاستراتيجية الأمن القومي الروسي، التي شارك في صياغتها عام 2007م الجنرال مخموت أخمدوفيتش غاريف، التي جاء فيها ، الأمن في روسيا، يعني أولًا وقبل كل شيء أمن الطاقة وأسواقها المستهدَفة [2].

في جمهورية إفريقيا الوسطى، على سبيل المثال، كُشف عن سيطرة فاغنر على حوالي 187 ألف هكتار من الغابات بعد منحها حقوق قطع الأشجار من قبل حكومة "بانغي"، كما قامت الحكومة نفسها بسحب امتياز تعدين منجم نداسيما من شركة كندية ومنحته لشركة مدغشقرية متحالفة مع فاغنر، وفي سياق مماثل، كشف تقرير لـ "تقرير إفريقيا" عن قيام فاغنر بنقل مواد خام من بانغي إلى ميناء دوالا في الكاميرون أسبوعيًا لشحنها إلى موسكو، يتزامن هذا النشاط مع تزايد اهتمام روسيا بتعزيز نفوذها في إفريقيا، وهو ما تجلى في إبرام موسكو لتسع عشرة اتفاقية تعاون عسكري مع دول إفريقية بين عامي 2014م و2019م، بالإضافة إلى وجودهم في السودان ومالي وتشير تقارير بأن روسيا تستخدم متعاقدين عسكريين خاصين في ما لا يقل عن ست عشرة دولة إفريقية لإخفاء دورها المباشر، وتشير تقارير مسؤولين أمريكيين إلى وجود حوالي 400 مرتزق روسي في جمهورية إفريقيا الوسطى، كما يتواجد 175 مدربًا روسيًا نظاميًا يعملون على تدريب قوات الجيش والشرطة، وذلك بعد موافقة الأمم المتحدة على مهمة التدريب العسكرية الروسية واستثنائها من حظر الأسلحة المفروض على البلاد منذ عام 2013م. علاوة على ذلك، رُصد انتشار قوات تابعة لفاغنر في موزمبيق في سبتمبر 2019م لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية في مقاطعة كابو ديلجادو، لكنهم انسحبوا لاحقًا بسبب صعوبات التنسيق الميداني مع الجيش الموزمبيقي وتعرضهم لهجومين أسفرا عن خسائر بشرية، كما تأسست شركة روسية بالشراكة مع شركة أسوار التابعة للاستخبارات السودانية تحت اسم "لوبايي للاستثمار" للقيام بأعمال التعدين في أفريقيا الوسطى، وفي مالي، وصل عناصر مجموعة فاغنر في

---

(1) Amy Mackinnon, Russia's Shadowy Mercenaries Offer Humanitarian Aid to Clean Image, foreign policy, 22 July 2020.

(2) أحمد دهشان، النفوذ الروسي في إفريقيا: الدوافع والاستراتيجية والأدوات. مركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية، يناير 2024، ص5.

عام 2021م، حيث تشير بعض المصادر إلى انتشار ما لا يقل عن ألف مرتزق في البلاد، ومقابل هذا الانتشار، تحصل المجموعة على حوالي 10.8 مليون دولار أمريكي شهريًا، كان الهدف المعلن لوجود فاغنر هو تدريب الجيش المالي وتوفير الحماية للمسؤولين الحكوميين[1].

في 15 أغسطس 2022م، انسحبت القوات الفرنسية من مالي في أعقاب عملية برخان، وذلك بعد تسع سنوات من تواجدها بسبب تدهور العلاقات السياسية والدبلوماسية بين فرنسا والمجلس العسكري الجديد في مالي، في المقابل كانت روسيا حاضرة بالفعل في مالي من خلال ألف من مرتزقة فاغنر. تولت فاغنر مهمة تدريب القوات المسلحة المالية ودعم جهودها العسكرية، بالإضافة إلى ضمان حماية السلطات الحاكمة، وقد حصلت روسيا مقابل هذا الدور على تعويضات مالية وامتيازات في قطاع التعدين، ويؤكد وجود مجموعة فاغنر في إفريقيا التأثير المتزايد للجهات غير الحكومية في تشكيل الديناميكيات الجيوسياسية في القارة، وقد تؤدي عملياتها خارج الدبلوماسية التقليدية إلى تعقيد جهود السلام والاستقرار وتقويض الحكومات وإعاقة التعاون الدولي[2].

كما تُعد شركة "بلاك ووتر" الأمريكية واحدة من أبرز الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، لكنها واجهت انتقادات حادة، خاصة بعد اتهامات بتورطها في عمليات قتالية غير قانونية في العراق، حيث حصلت على حصانة تحميها من الملاحقة القضائية، واتُهمت الشركة بتوفير خدمات تدريب وعمليات خاصة لحكومات وأفراد، وحصل موظفوها على أجور مرتفعة، كما زادت الاتهامات خطورة حين صرح مسؤول أمني باكستاني سابق تورطها في اغتيال رئيسي وزراء لبنان وباكستان السابقين، رفيق الحريري وبينظير بوتو، بدعم من المخابرات الأمريكية، توسع نشاط "بلاك ووتر" ليشمل حماية الدبلوماسيين الأمريكيين في العراق بعد عام 2003م، وحماية قوافل الإمدادات والمؤسسات الحكومية الحساسة، ومع ذلك، اتُهمت باستخدام القوة المفرطة، خاصة في حادثة عام 2007 التي أسفرت عن

(1) بشرى جاسم محمد، مستقبل فاغنر في القارة الإفريقية بعد أزمتها مع الدولة الروسية، العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات، 2023م، ص11.

(2) الروسي في العمق الإفريقي، 4 يونيو 2023م، مركز المسبار للدراسات والبحوث، https://www.almesbar.net تاريخ زيارة الموقع 19 ابريل، 2025م.

مقتل 17 مدنياً عراقياً، حيث تجاوزت مهام الشركة الحماية إلى عمليات عسكرية في العراق وأفغانستان واليمن وسوريا، حيث شاركت في حروب العصابات ومكافحة الإرهاب، تمتلك "بلاك ووتر" قاعدة بيانات واسعة من الجنود السابقين وتجهيزات عسكرية متطورة، توسع دور "بلاك ووتر" بعد غزو العراق، حيث حصلت على عقود ضخمة لحماية الدبلوماسيين والمرافق الأمريكية، بالإضافة إلى ذلك، قامت بمهام أخرى مثل تمشيط الأحياء السكنية، والاستطلاع، وتدريب القوات العراقية، وتهريب الأسلحة، واتُهمت الشركة أيضًا بتورط موظفيها في عمليات تعذيب وحشي في سجن أبو غريب، ومن زاوية أخرى يتحدى الفاعلون المسلحون من غير الدول بشكل مباشر السمة الأساسية للدولة احتكارها للاستخدام المشروع للقوة، يؤدي وجودهم المسلح المستقل إلى إنشاء هياكل سلطة موازية، ما يؤدي إلى مشهد أمني مجزأ وتقويض السلطة الوطنية، يمكنهم التأثير بشكل كبير في سياسات الدولة، داخلياً ودولياً، في بعض الحالات، يتبنون مشاريع تهدف إلى تفكيك الدولة القائمة لإنشاء دولة جديدة، [1] كما يمكنهم التسلل إلى الأجهزة الأمنية الرسمية للدولة أو استقطابهم من قبل الفصائل السياسية، ما يطمس الخطوط الفاصلة بين الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين[2].

غالباً ما تنخرط الجهات الفاعلة غير الحكومية المسلحة في أنشطة الجريمة المنظمة أو تستفيد منها بصفتها مصدر رئيس للتمويل، يشمل ذلك تهريب الأسلحة، حيث يؤدي انتشار الأسلحة من مناطق النزاع إلى الدول المجاورة، غالباً بتسهيل من المرتزقة والفاعلين المحليين المطلعين على تضاريس المنطقة، إلى تغذية الأنشطة الإرهابية وزعزعة الاستقرار الإقليمي، كما أن الفوضى في الدول الضعيفة تخلق أرضاً خصبة للاتجار بالبشر، ما يولد إيرادات غير مشروعة كبيرة لهذه المجموعات، ويُعد الاستغلال غير المشروع وتهريب الموارد الطبيعية (مثل النفط والذهب والمعادن والخشب) مصادر تمويل رئيسة للجماعات المسلحة، ما يؤجج الصراعات ويقوض سيادة القانون، ويُعد تهريب

(1) ياسين الهادي الفاعلون من غير الدول وأثرهم على العلاقات الدولية، مجله كليه القانون والعلوم السياسية، السنة السادسة العدد 26، 2024م، ص283.

(2) وليد عبد الهادي العويمر ومصطفى محمد عمر سعد اثر الجماعات المسلحة على التحول الديمقراطي في ليبيا من 2011 2020 مجله دراسات الإنسان والمجتمع العدد 2021/15م، ص 30.

الوقود وحده سبباً في خسائر بمليارات الدولارات للدول، ويُشكل تهريب المخدرات أيضاً مصدراً مهماً للدخل، على الرغم من أنه غالباً ما يخضع لضوابط أكثر صرامة [1].

إن العلاقة التكافلية بين الفاعلين غير الحكوميين المسلحين والجريمة المنظمة تُحوّل النزاعات إلى "اقتصادات حرب" ذاتية الاستدامة تُحفز بشكل مباشر استمرار عدم الاستقرار، فعندما تستمد الجماعات المسلحة إيرادات كبيرة ومستقلة من الأنشطة غير المشروعة، يصبح بقاؤها وازدهارها مرتبطين ارتباطاً مباشراً بغياب سيطرة الدولة واستمرار الفوضى، إن العودة إلى الاستقرار وسيادة القانون ستُفكك قاعدتهم الاقتصادية، لذلك، تقاوم هذه الجماعات نشاط جهود السلام وبناء الدولة، وتُصبح "مُفسدة" لأية عملية سياسية، يتحول "اقتصاد الحرب" إلى حافز قوي لعدم السلام، ما يخلق حلقة مفرغة، حيث تُغذي حالة عدم الاستقرار التجارة غير المشروعة، التي تُغذي بدورها المزيد من عدم الاستقرار، تنشر الجهات الفاعلة غير الحكومية المسلحة، وخاصة تلك ذات الدوافع الأيديولوجية أو الدينية، الأيديولوجيات المتطرفة وتشارك في الأعمال الإرهابية، تُسهل شبكاتهم العالمية التواصل والتجنيد والتمويل للأجندات المتطرفة، يمكنهم أيضاً استخدام مجموعات إرهابية أصغر بصفتهم وكلاء، من خلال إشعال الصراعات الطائفية أو الدينية أو العرقية، تُضعف الجهات الفاعلة غير الحكومية المسلحة الأمن القومي وتُسهل التدخل الخارجي، غالباً ما يؤدي وجودهم إلى حروب أهلية مطولة ومآزق سياسية[2].

إن قدرة الجهات الفاعلة غير الحكومية المسلحة على التسلل إلى مؤسسات الدولة والاندماج فيها، بدلاً من مجرد معارضتها، تُنشئ بيئة أمنية "هجينة" تُعقّد الحوكمة وتُديم التجزئة، يتجاوز هذا مجرد المعارضة؛ إنه يمثل مشكلة نظامية حيث يُمنح الأفراد الذين يجب أن يُحاسبوا مناصب سلطة

(1) صباح عبد الصبور تأثيرات "اقتصاديات الحرب" على مستقبل الدولة الليبية المستقبل الأبحاث والدراسات المتقدمة مايو، 2018 متاح على الرابط التالي :- https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/3967/ تاريخ الدخول 15 /5/2025م.

(2) هشام الحلبى، الفاعلون المسلّحون من غير الدول والمجتمعات الافتراضية.. تحوّلات مهمة في مجال الإرهاب، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية متاع على الرابط التالي :- https://ecss.com.eg/6137/ تاريخ زيارة الموقع 19 أبريل، 2025م.

داخل الدولة، تضمن آلية "الباب الدوار" هذه عدم إمكانية اتخاذ أي إجراء قانوني محلّي ضدهم، حيث يتحكمون في مقاليد السلطة (القوات الأمنية، القضاء، المؤسسات المالية)، وهذا يخلق هيكلاً حافزياً مشوهاً حيث يمكن أن يؤدي الانخراط في الأنشطة غير المشروعة والعنف إلى مكافآت سياسية واقتصادية، بدلاً من العقاب، تُقوّض هذه الحصانة المؤسسية بشكل أساس سيادة القانون وأي آفاق لسلام حقيقي وبناء الدولة.

ثالثاً: التصدي للمنظمات غير الحكومية المؤججة للصراع الإقليمي.

يشكل تنامي دور الفواعل غير الحكومية، المسلحة وغير المسلحة، تحديًا معقدًا للاستقرار الإقليمي، حيث تملك القدرة على تأجيج الصراعات وتطويل أمدها، تتطلب مواجهة هذا التهديد استراتيجيات متعددة الأوجه ومتكاملة وعلى جميع الأصعدة، فأمنيًا، يستلزم الأمر تعزيز قدرات الدول الوطنية في حفظ الأمن وفرض القانون على كامل أراضيها، وتقوية المؤسسات العسكرية والأمنية لتكون قادرة على مواجهة تهديدات هذه الفواعل، كما أن التعاون الأمني الإقليمي وتبادل المعلومات الاستخباراتية أمران ضروريان لمراقبة تحركات هذه الجماعات وتقويض قدراتها، مع تعزيز أجهزة الأمن والاستخبارات من خلال تزويد الأجهزة الأمنية والاستخباراتية بالموارد والتدريب اللازمين لرصد وتحليل أنشطة هذه الكيانات، وتحديد التهديدات المحتملة، مع التركيز على تطوير الخبرات المتخصصة من خلال بناء خبرات متخصصة داخل المؤسسات الحكومية للتعامل مع التحديات التي تفرضها هذه الأنواع من الجهات الفاعلة، بما في ذلك تحليل المعلومات، ومكافحة التضليل، والأمن السيبراني وتعزيز التعاون بين الأجهزة وتحسين التنسيق وتبادل المعلومات بين مختلف الأجهزة الحكومية المعنية (الأمن، الاستخبارات، الخارجية، الاقتصاد، إلخ) لضمان استجابة موحدة وفعالة، وعلى سبيل المثال (كما هو الحال في إفريقيا) ونتيجة لانتشار وتوسع شركة فاغنر، ونظراً للدور الذي تمارسه في الخفاء، فإن الأهمية بمكان للدول الإفريقية والمجتمع الدولي إعطاء الأولوية لتقوية الأجهزة الأمنية وتعزيز المساءلة ودعم التعاون الإقليمي لمواجهة التحديات التي تطرحها التنظيميات الفاعلة غير الحكومية، نظراً لأن المشهد الأفريقي معقد وهش، مع وجود العديد من الصراعات وحركات التمرد والتوترات

الإقليمية، وإن تدخل الجهات الفاعلة غير الحكومية مثل الشركات الأمنية الخاصة يضيف مزيداً من التعقيد إلى وضع مقعد بالأساس[1].

كذلك يجب التركيز على المواجهة القانونية والقضائية من خلال تفعيل القوانين لمقاضاة ومعاقبة أي من هذه الكيانات التي تثبت تورطها في أنشطة غير قانونية أو تهدد الأمن الوطني، وتطوير آليات قانونية جديدة إذا لزم الأمر، وذلك من خلال تطوير آليات قانونية جديدة تجرم بشكل واضح الأنشطة التي تقوم بها هذه الكيانات لتقويض الدولة أو التدخل في شؤونها الداخلية، إضافة إلى التعاون القضائي الدولي من خلال السعي إلى التعاون القضائي مع الدول الأخرى لتبادل المعلومات وملاحقة الأفراد والكيانات المتورطة في أنشطة عابرة للحدود، وتعزيز الوعي العام، ومكافحة التضليل، وحملات توعية وطنية، وإطلاق حملات توعية عامة لتسليط الضوء على المخاطر المحتملة التي تشكلها بعض المنظمات غير الحكومية، والجهات الفاعلة غير الحكومية، والشركات الأجنبية، وتعزيز الوعي الوطني، ومكافحة المعلومات المضللة من خلال تطوير استراتيجيات فعالة لمكافحة المعلومات المضللة، والدعاية التي قد تنشرها هذه الكيانات للتأثير في الرأي العام أو زعزعة الاستقرار؛ كذلك يقتضي الأمر دعم الإعلام الوطني، وذلك من خلال دعم وسائل الإعلام الوطنية لتقديم رؤية وطنية قوية وموثوقة، ومواجهة أية محاولات للتأثير الخارجي، وبناء الشراكات والتعاون الدولي خاصة مع الدول الصديقة، أي تعزيز التعاون مع الدول التي تواجه تحديات مماثلة لتبادل الخبرات والمعلومات وأفضل الممارسات في التعامل مع هذه الكيانات، وتعزيز الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة، مثل تعزيز المؤسسات الديمقراطية من خلال بناء مؤسسات ديمقراطية قوية وشفافة وسيادة القانون لتقليل الثغرات التي يمكن أن تستغلها هذه الكيانا،. وتحقيق التنمية المستدامة من خلال معالجة الأسباب الجذرية التي قد تجعل بعض المجتمعات عرضة للتأثير الخارجي، مثل الفقر والبطالة والتهميش، وتعزيز المشاركة المجتمعية، أي إشراك المجتمع المدني الوطني في جهود التنمية، وتعزيز الحوار والشراكة بين الحكومة والمجتمع.

(1) بشرى جاسم محمد، مستقبل فاغنر في القارة الإفريقية بعد أزمتها مع الدولة الروسية، مرجع سابق، ص11– 12.

خاتمة:

في ختام هذا البحث، يمكننا استنتاج أن المرتزقة والفاعلين غير الحكوميين يمثلون تحديًا كبيرًا للأمن والاستقرار الإقليمي، حيث أسهمت هذه العناصر في زيادة عدم الاستقرار من خلال تدخلاتها في النزاعات الإقليمية والدولية، ما أنتج بؤرًا وصراعات في العديد من المناطق في العالم، وإن ظهور الشركات الأمنية الخاصة إضافة إلى المرتزقة قد زاد في تعقيد الوضع، حيث تعمل هذه الشركات غالبًا بالنيابة عن الدول الكبرى لتحقيق مصالحها الاستراتيجية، ما يزيد فرص الصراع ويعزز الفوضى، وتبين التجارب التاريخية أن الأنشطة التي تنفذها هذه الفواعل غير الحكومية قد تؤدي إلى تقويض السيادة الوطنية وتعميق الانقسامات الاجتماعية والسياسية، ما يستدعي ضرورة مراقبة نشاطها بشكل دقيق. ويتطلب الأمر من الدول والمجتمع الدولي اتخاذ خطوات فعالة للحد من تأثير هذه العناصر، وذلك عبر تعزيز التشريعات الوطنية والدولية المناسبة التي تنظم عمل هذه الشركات وتحدد مسؤولياتها، بالإضافة إلى استخدام الوسائل الإعلامية لنشر الوعي حول المخاطر المرتبطة بنشاطها، وكما أن التعاون بين الدول، وتبادل المعلومات، وبناء آليات رصد فعّالة، يجب أن يكون جزءًا من الاستجابة الجماعية لمواجهة تهديدات المرتزقة والشركات الأمنية الخاصة، بغرض حماية الدول من المخاطر المحتملة وتحقيق الأمن والاستقرار في دول العالم، فالأمن الإقليمي يتطلب تضافر الجهود والتضامن بين جميع الأطراف لضمان بيئة سلمية ومزدهرة للجميع.

النتائج:

في ختام الدراسة، فإن أهم النتائج التي توصّلت إليها الدراسة، تتمحور في النقاط التالية:

1. الفواعل غير الحكومية هي فواعل لا تمثل الدول أو تلتزم بها، وهي كيانات أو منظمات مؤثرة تشارك في الشؤون الدولية، ولكنها لا تتبع أو تخضع لسيطرة أية حكومة معترف بها، ويلعب هؤلاء الفاعلون أدوارًا مؤثرة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى العالم، من خلال قيامها بحروب بالوكالة، تُهدد الاستقرار الإقليمي، وتُعمق الانقسامات السياسية والطائفية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك المرتزقة بما فيهم الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة،

والجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية بمختلف أشكالها، والشركات البترولية الكبرى ذات العدد القليل والمحدود، ورأس المال الضخم.

2. قامت المنظمات من المرتزقة والفاعلين غير الحكوميين بما فيهم الشركات الخاصة الأمنية والعسكرية والجماعات الإرهابية بدور مهما وخطير في خلق واستمرار حالة عدم الاستقرار في العديد من المناطق في العالم، وأوضح مثال على ذلك ما يحدث في إفريقيا من نشاط لمجموعات أمنية مثل شركة فاغنر، وكذلك بالنظر للدور الذي تقوم به الجماعات الإرهابية من نشاط في مناطق عدة من القارة.
3. يتطلب التصدي للمنظمات غير الحكومية المؤججة للصراع الإقليمي تبني استراتيجيات متعددة الأوجه ومتكاملة، وأولها على الصعيد الأمني من خلال تعزيز قدرات الدول الوطنية في حفظ الأمن وفرض القانون على كامل أراضيها، وتقوية المؤسسات العسكرية والأمنية، ومكافحة التضليل، والأمن السيبراني، وتعزيز التعاون بين الأجهزة وتحسين التنسيق وتبادل المعلومات بين مختلف الأجهزة الحكومية المعنية، وتفعيل القوانين لمقاضاة ومعاقبة أي من هذه الكيانات التي تثبت تورطها في أنشطة غير قانونية أو تهدد الأمن الوطني، ودعم وسائل الإعلام الوطنية لتقديم رواية وطنية قوية وموثوقة، وتعزيز الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة وتعزيز المؤسسات الديمقراطية تكون قوية وشفافة.

التوصيات والمقترحات:

يتطلب تحقيق السلام والاستقرار المستدام، ومعالجة التهديدات التي يفرضها المرتزقة والفاعلون غير الحكوميين المسلحون، نهجاً شاملاً ومتعدد الأوجه، يهدف هذا البحث إلى تقديم توصيات ومقترحات تعكس نتائج بحث علمي، لدعم صانع القرار في تبني سياسات حاسمة والانتباه إلى المخاطر المحتملة:

1. توحيد القوات الأمنية وإصلاح القطاع الأمني، وذلك من خلال نزع سلاح الجماعات المسلحة، وإعادة دمجها في جيش وطني موحد ومهني وقوة شرطة تحت السيطرة المدنية، بحيث تكون هذه

العملية شاملة ولكن تستبعد الأفراد المتهمين بشكل موثوق بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

2. يجب الاستثمار في برامج التدريب والتأهيل لقوات الأمن؛ لضمان حرفيتها والتزامها بسيادة القانون وحقوق الإنسان.
3. إرساء العدالة وسيادة القانون، وهنا يجب دعم إرساء نظام قضائي مستقل ونزيه وفعال قادر على التحقيق في جميع الجرائم الخطيرة ومقاضاة مرتكبيها.
4. مكافحة الإفلات من العقاب والمساءلة عن الجرائم الخطيرة لإعادة بناء الثقة في مؤسسات الدولة وردع الانتهاكات المستقبلية.
5. إصلاح اقتصادي شامل وتفكيك اقتصاد الحرب، والقضاء على مصادر الإيرادات غير المشروعة (مثل تهريب الوقود ومخططات الائتمان الاحتيالية).
6. المصالحة الوطنية وبناء التماسك الاجتماعي وتبني الثقة بين المجتمعات المختلفة، ما يقلل من نقاط الضعف التي تستغلها الجماعات المسلحة.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية:

1. أحمد دهشان، النفوذ الروسي في إفريقيا: الدوافع والاستراتيجية والأدوات. مركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية، يناير 2024.
2. بشرى جاسم محمد، مستقبل فاغنر في القارة الإفريقية بعد أزمتها مع الدولة الروسية، العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات، 2023.
3. خالد شنوف، مجموعات الألتراس سلوك رياضي أم ظاهرة اجتماعية وسياسية، مجلة المنومة الرياضية، المجلد6، العدد (16)، 2019.
4. خالد علي، متطلبات فهم الموجة الجديدة للفاعلين من غير الدول، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية العابرون للقومية ادوار الفاعلون من غير الدول السياسة الدولية، المجلد 48، العدد (192)، أبريل 2013.
5. روبرت غيلبين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
6. الدروع البشرية في القانون الإنساني الدولي مجلة كولومبيا للقانون العابر للحدود الوطنية، المجلد 47، 2009م، تاريخ النشر: 5 مايو/ 2010م.
7. سعد الدينار، الشركات المتعددة الجنسية، مجله السياسة الدولية، العدد (320)،2011م.
8. سليمة لدغش، الوضع القانوني للمرتزقة وموظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 5، العدد (1)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2020.
9. سوزي رشاد، إعادة هيكلة الأمن: دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في أفريقيا بين المهام العسكرية وعمليات التنمية الأمنية. مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد 10العدد (9) يناير 2021.
10. صحراء خميلي، المسؤولية الجنائية عن أنشطة المرتزقة بموجب قانون النزاعات المسلحة. مجلة التواصل للاقتصاد والقانون، العدد (51). 2017.
11. عبد الشافي عبد الدايم خليفة، شركات الأمن الخاصة في ضل القانون الدولي الإنساني، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد 72، العدد (72)، 2016.
12. عمراني كمال الدين، الجريمة المنظمة وجريمة الإرهاب، مجلة الفانون والعلوم السياسية، الجزائر، العدد (2)، 2015.
13. فتحيه بيلاوي، حقوق الإنسان والصحة في سلسلة منشورات حقوق الإنسان، العدد (5)، سبتمبر 2010.
14. ياسين الهادي الفاعلون من غير الدول وأثرهم على العلاقات الدولية، مجله كليه القانون والعلوم السياسية، السنة السادسة العدد 26 / 2024م.
15. محمد بركات صعايده، دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كفاعل دولي غير حكومي في العلاقات الدولية، مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، المجلد 7، العدد (1)، 2022م.
16. محسن رمضان جابر، تأثير التدخلات الخارجية على الأمن القومي الليبي 2011م –2023 م، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد 20 العدد 1 يونيو 2023م

17. محمد حمشي، عادل زقاغ، حول السياسة ما بعد الدولية: تعايش بين نظامين أم حقبة انتقالية جديدة؟ مجلة السياسات العربية، العدد (10)، يناير 2022.

18. وليد عبد الهادي العويمر ومصطفى محمد عمر سعد اثر الجماعات المسلحة على التحول الديمقراطي في ليبيا من 2011 2020 مجله دراسات الانسان والمجتمع العدد 2021/15م

19. نمر محمد الشهواني، مشكلة المرتزقة في النزاعات المسلحة، رسالة ماجستير غير منشورة في القانون الدولي العام، جامعة الشرق الأوسط، 2012.

20. الروسي في العمق الإفريقي، 4 يونيو 2023م، مركز المسبار للدراسات والبحوث، متاح على الرابط التالي:- https://www.almesbar.net.

21. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم متاح على الرابط التالي:- https://www.ohchr.org/ar/instruments.

22. قواعد بيانات القانون الإنساني الدولي، البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لعام 1949 المتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية، المادة 47. متاح على الرابط التالي: -https://ihl-databases.icrc.org/en/ihl-treaties/api-1977/article-47 .

23. محمد أمين الميداني، تعريف "المرتزقة في القانون الدولي، المركز العربي للتربية على القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، متاح على الرابط التالي :- https://acihl.org/articles.htm .

24. صباح عبد الصبور تأثيرات "اقتصاديات الحرب" على مستقبل الدولة الليبية المستقبل الابحاث والدراسات المتقدمة مايو، 2018 متاح على الرابط التالي :- https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/3967/ .

25. هشام الحلبي، الفاعلون المسلّحون من غير الدول والمجتمعات الافتراضية.. تحوّلات مهمة في مجال الإرهاب ، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية متاع على الرابط التالي :- https://ecss.com.eg/6137 / .

ثانياً- المراجع الأجنبية:

1. Amy Mackinnon, Russia's Shadowy Mercenaries Offer Humanitarian Aid to Clean Image, foreign policy, 22 July 2020.
2. Annette Lohmann, Who Owns the Desert? (Abuja, Nigeria: Friedrich-Ebert-Stiftung, 2011), p. 5.
3. David Brown et al., "Globalization, NGOs, and Multisectoral Relations," in Joseph S. Nye Jr. and John D. Donahue (eds.), Governance in a Globalized World (USA: Brookings Institution Press, 2000), pp. 280–281.
4. Sean McFate, "Permanent Disorder: The Return of Private Armies and the Rise of the New Middle Ages," PhD thesis, London School of Economics and Political Science, 2011, p. 139.